المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط *

للدكتور حافظ عفيفي باشا

ليست منطقة الشرق الأوسط وحدة جغرافية محدودة . فهي في الواقع تسمية حديثة لمنطقة اختلفت على تحديدها كثرة الكتاب . فهي تشمل في نظر البعض تلك المنطقة التي يحدها البحر الأسود وشاطئ البحر الأبيض شمالا ، والمحيط الهندي والصحراء الكبرى جنوباً . والهند شرقاً والمحيط الأطلنطي غرباً ، فتشمل بذلك تلك الرقعة الكبيرة التي تمتد من تركيا إلى جزيرة العرب والسودان المصري ومن الباكستان إلى مراكش ، كما اتفق عدد غير قليل من الكتاب أن تقصر هذه التسمية على المنطقة التي تشمل سوريا ولبنان والعراق وجزيرة العرب والأردن وفلسطين ومصر . وهي المنطقة التي زرت بعض أجزائها وأعرف شيئا عنها . وأتحدث إليكم اليوم في بعض شئونها الاقتصادية باختصار :

إن هذه المنطقة تتكون من بلاد متجاورة ، تربطها روابط العادات واللغة والتاريخ ، كما تجمعها روابط الألفة والمحبة والمصلحة المشتركة منذ القدم .

وهي تتكون من بلاد مختلفة الطقس . ففيها المناطق ذات الجبال المرتفعة الباردة . والبلاد ذات المناطق الاستوائية الحارة . وفيها البلاد ذات الأنهار الكبيرة أو الأمطار الغزيرة ، فهي نضرة خضراء ، كما أن فيها بلاداً بلا أمطار ولا أنهار فهي قفرة جرداء .

تتألف شعوبها من طوائف مختلفة . فبينهم المتحضرون الذين يسكنون المدن

* محاضرة ألقيت في قاعة يورت التذكارية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٥١ .

الكبيرة العامره ، وبينهم قبائل البدو الرحل الذين يتنقلون بمتاعهم وحيوانهم إلى كل مكان يجدون فيه الماء والكلأ .

ومع أن هذه المنطقة لا تكوّن — كما ذكرت — وحدة جغرافية بالمعنى الصحيح . إلا أنها تكوّن بلا شك وحدة سياسية واقتصادية متكاملة . فقد ارتبط سكان هذه المنطقة منذ القدم بعضهم ببعض . وكانت بلاد هذا الشرق فى كثير من أدوار التاريخ تتبع سلطة عليا واحدة . فكانت كلها جزءاً من الامبراطورية الرومانية ، ثم صارت جزءاً من الامبراطورية العربية : ثم جزءاً من الامبراطورية العثمانية . ثم أخذت تسعى كلها سعياً واحداً للوصول إلى هدف مشترك هو استقلالها . وهى الآن تهتم بمسائلها الاقتصادية ، فهى تسعى جميعا لاستثمار مواردها الزراعية والصناعية لتتمكن من زيادة رفاهية أهلها . وهى فى هذا السبيل تواجه صعوبات اقتصادية متماثلة .

وهناك حقيقة تاريخية ثابتة لا تحتمل أى شك ، وهى أن بلاد هذه المنطقة كانت كلها آهلة بالسكان ، وكانت مهد حضارة زاهرة من أقدم الحضارات . وكان لها قدم راسخة فى العلم والفن ، كما كانت غنية بمنتجاتها الزراعية والصناعية ، وكانت هذه المنتجات تكفى أهلها وتفيض عن حاجتهم وتصدّر جزءاً كبيراً منها إلى البلاد الأخرى ، حيث كانت أغنى بقعة فى عهد الامبراطورية الرومانية والإسلامية التى كانت تعتمد كثيراً على موارد هذه المنطقة .

هكذا كانت . . .

ولا أريد أن أتوسع فى هذا التاريخ المعروف ، فهناك مؤلفات قديمة وحديثة تناولت هذا الموضوع بالذات بالشرح الطويل .

وكل ما أريد أن أستنتجه هنا هو أن كثرة هذه البلاد يمكن أن تزيد من إنتاجها الزراعى أضعافا كثيرة . حتى ولو تضاعف عدد سكانها مرات . وأن هذه الأراضى الواسعة التى أجدبها الإهمال الطويل ، وعدم استقرار الحكم والأمن فيها أحياناً ، وما تبع ذلك من نقص فى السكان — يمكن أن تستعيد خصوبتها فى زمن أقل مما نتصور إذا استقر رأى أهلها وأجمعوا أمرهم . وتذرعوا بالصبر والمثابرة . وصمموا ، بعد استشارة الخبراء ، على تنفيذ برامج الإصلاح .

يوجد فى مصر نحـــو عشرة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة ، يزرع منها الآن أقل من ستة ملايين .

وتوجد فى العراق مساحة من الأراضى تزيد كثيراً على مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى مصر ، ولا يستغل منها الآن أكثر من مليون فدان .

وفى سوريا يزرع الآن أقل من ثلث أو ربع أراضيها الزراعية .

لذلك تعنى جميع حكومات هذه البلاد بدراسة المشروعات المختلفة التى تمكنها من زيادة رقعة مساحة الأراضى المنزرعة .

وتعلمون حضراتكم أن مصر اهتمت من زمن بعيد بشئون الرى . فمنذ عهد محمد على الكبير قامت بإنشاء أول قنطرة على النيل . وهى القناطر التى أقيمت عند بداية الدلتا وسميت بالقناطر الخيرية . كما أقامت على النيل وجميع فروعه مختلف القناطر والخزانات . وشقت ما استتبع بناء هذه الخزانات من ترع . وأقامت خزانات أخرى على النيل وفروعه . ثم أنشأت بعد ذلك خزان جبل الأولياء . وهى تدرس الآن ، ومنذ زمن بعيد ، جميع المشروعات التى يتطلبها التوسع الزراعى . فهى قد درست مشروع التخزين بالبحيرات الاســـتوائية وهى بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت . كما بحثت تعميق بحر الجبل لتقليل الفاقد من مياه النيل فى منطقة السدود . ومشروع خزان للخزن المستمر على بحيرة تانا ، كما تدرس مشروعات ضخمة أخرى لوقاية البلاد من أخطار الفيضان .

وهذه المشروعات التى تمت دراستها بعناية سيتكلف تنفيذها ما يزيد على الخمسين مليوناً من الجنيهات . وسيترتب على تنفيذها زيادة كبيرة فى مساحة الأراضى المنزرعة فى مصر الآن .

كذلك قامت العراق بدراسة مقترحات كثيرة تهدف إلى زيادة أراضيها المنزرعة الآن . وأهم المشروعات التى درست وينتظر إنجازها فى مـــدى غير بعيد مشروع الحبانية ، ومشروع وادى الثرثار .

أما مشروع الحبانية فهو استغلال بحيرة الحبانية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر

الفرات فى الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة الرمادى ، لتخفيف وطأة فيضان نهر الفرات ، وذلك بسحب الكميات الزائدة من مياه الفيضان إلى البحيرة وجعلها خزاناً للمياه يستفاد به عند الحاجة .

وبما أن هذه البحيرة لا تستوعب كل مياه الفيضانات ، فقد استعين بمنخفض بحر الملح الواقع إلى الجنوب من البحيرة لتصريف قسم من مياه الفيضان إليه .

ويشبه مشروع الحبانية فى العراق إلى حد كبير مشروع كهربة خزان أسوان فى مصر من ناحية طول الوقت الذى استنفدته الدراسة وتناوله الأخذ والرد والتسويف .

أما مشروع وادى الثرثار ، فالغرض منه هو استعمال الوادى كمخزن لخزان مياه نهر دجلة ، وبذلك يمكن ضبط فيضان هذا النهر ، ويمكن فى الوقت ذاته التوسع فى الزراعة باستثمار مساحات جديدة لا يستهان بها .

ومن الطبيعى أن إنشاء الخزانات تؤمن من أخطار الفيضانات التى كثيراً ما أصابت البلاد العراقية بخسائر فادحة فى السنين الماضية ، وتمكن فى الوقت ذاته من توليد قوة كهربائية تساعد على قيام بعض الصناعات . كما أن مشروعات الصرف التى تساعد على المحافظة على خصوبة الأراضى الزراعية ، بدل تركها تتحول إلى مستنقعات ، ستعود بالخير الكثير على أهل العراق .

وستتكلف طبعاً هذه المشروعات نفقات طائلة يعوضها ما تجنيه البلاد من نتائج تنفيذها ، ولاشك أن تنفيذها يفيد كثيراً ، فإن فى زيادة المساحة الصالحة للزراعة وفى العمل على زيادة خصوبة التربة عوناً كبيراً على إسكان المناطق المستصلحة وتعميرها واستقرار القبائل فيها . ويستلزم تحقيق ذلك ضرورة استتباب الأمن وإنشاء الطرق الصالحة للمواصلات ، وبناء آلاف المساكن على طريقة هندسية صحية حديثة ، وكل هذا يؤدى إلى زيادة السكان ، وزيادة إنتاج هذه البلاد ورفع مستوى المعيشة بشكل واضح .

وهناك مشروعات أخرى تهدف إلى استغلال المساحات الشاسعة فى شمال العراق

استغلالا اقتصادياً بالاستفادة من مياه الأمطار والآبار الجوفية هناك كمشروع الزراعة الجافة ، ومشروع تعيين مناطق الشمال وتحديد إنتاج نباتات ومحاصيل وأشجار معينة فى كل منطقة تصلح لها ، حيث توجد هناك مناطق جبلية منحدرة . ومناطق متموجة منبسطة . ولكل منطقة ظروفها فى تطبيق أساليب زراعية خاصة . كما أن هناك مشروع إنعاش الغابات وتنظيمها طبقاً للأساليب العلمية الحديثة . ولا يخفى أن تنفيذ هذا المشروع يفيد العراق كثيراً حيث لا تقل مساحة الغابات هناك عن أربعة ملايين فدان . وهى غابات مهملة من قديم الزمان حتى شاخت وقلت قيمتها الاقتصادية . وإذا ما أصلح أمرها ، بناء على استشارة الخبراء ، أصبحت ذات شأن يذكر فى اقتصاديات البلاد .

وفى سوريا تدرس الحكومة بعض المشروعات التى يمكن الاستفادة بها فى عمليات الرى : كمشروع جر مياه نهر الفرات إلى حلب . ومشروع نهر السن . ومشروع نهر الخابور . وما يستتبع ذلك من تنظيم شبكة من الترع فى مختلف المناطق الزراعية كما أن هناك مشروعات لتجفيف السهول الواسعة الواقعة بين مثلث منطقة حماه — حلب — اللاذقية . ومن المنتظر بعد إتمام هذا المشروع أن يستفاد من أراضيه الخصبة فى زراعة القطن التى بدأت تزدهر وتنتعش وتكثر مساحتها عاماً بعد عام . وقد استقر رأى الحكومة السورية أخيراً على تنفيذ مشروع إنشاء ميناء بحرى فى اللاذقية ، وأسست شركة للقيام بهذا المشروع . والعمل جار فيه الآن .

وتهتم الأردن بمشروعين هما تحت البحث الآن لزيادة مساحة الأراضى المنزرعة هناك ، أولهما : مشروع الغور الصافى ، وهى منطقة تقع بالقرب من النهاية الجنوبية للبحر الميت . وثانيهما : مشروع الزراعة الجافة ، أى التى تروى بمياه المطر ، فى منطقة واسعة غرب معان . وهى تلاقى فى المشروع الأول صعوبات ناشئة عن قلة مياه النهر فى تلك الجهة ، وعن بعض امتيازات أعطيت فى الماضى لبعض شركات اليهود . وقد أمكن ، مع هذا ، للحكومة أن تزيد من مساحة الأراضى المستصلحة فى أريحا وفى مناطق أخرى فى تلك الجهة .

أما المشروع الثانى فإنه يسير فى طريق النجاح . وينتظر إذا ما استمرت الحكومة

على تقـــديم معونات مالية أولية لمن يثبت من الزراع كفايته واجتهاده أن يؤدى إلى زيادة مساحة الأراضى المنزرعة زيادة كبيرة .

لقد تكلمنا عن نقص مساحة الأراضى التى تزرع الآن بالنسبة لما يمكن أن يصلح للزراعة منها . ونستطيع بعد ذلك أن نؤكد أيضا أن مايزرع فى الوقت الحاضر لا يأتى بكل الغلة التى يمكن أن نحصل عليها من هذه الأراضى ، إذ من الثابت أن الطرق والأساليب الزراعية سواء أكانت خاصة بالرى أم بالصرف أم بانتقاء البذور أم بالحرث والدرس تعتبر فى الواقع أساليب عتيقة .

فيجب ألا يغيب عن الأذهان أن انتخاب البـــذور وفصائل الأشجار المثمرة لإنتاج أحسن نوع من المزروعات بأقل النفقات هى المهمة الأولى التى يجب أن يسعى إليها جميع المهتمين بشئون الزراعة سواء أكانوا من الملاك أم من المستأجرين ، وسواء أكانت الحكومات هى التى تقوم بهذا العمل أو الأفراد . فلا فائدة من إنتاج نوع من القمح أو الذرة أو أى صنف من أصناف الفاكهة إذا كان رديئاً لا يجد سوقاً مجزية عند بيعه . وإنتاج الصنف الجيد من أى نوع من أنواع المزروعات لا تزيد نفقاته كثيراً عن إنتاج الصنف الردىء منها . فنحن لم نأخـــذ بعد ، فى كثرة بلاد الشرق ، بالأساليب العلمية وبالطرائق الزراعية الحـــديثة التى ثبت بالتجربة نجاحها سواء أكان ذلك من ناحية تخفيض النفقة أم من ناحية زيادة الإنتاج الزراعى وتحسين نوع هذا الإنتاج . وعندى أن أول واجب على بلاد الشرق العربى هو أن يعنى كل منها عناية خاصة بتجديد أساليب الزراعة فيها .

كذلك يجب أن أشير هنا إلى مسألة هامـــة يجب أن نواجهها من الآن ، وهى تنحصر فى أن استعمال الآلات الزراعية والأساليب الحديثة فى الزراعة يصبح مستحيلا إذا وزعت الأراضى التى نستصلحها على مساحات صغيرة ، فإن المساحات الصغيرة ستنقسم إلى قطع أصغر منها بعد خمس سنوات إذا مات صاحبها وآلت بالميراث إلى ورثته ، ثم ينتهى بها الحال إلى أن تصبح أمتاراً بعد عشرين سنة . فتفتيت الأرض بهـــذه الطريقة ضار كل الضرر بمصلحة الفرد والمجموع ومصلحة البلد بوجه عام .

إنه من الخطر أن يستأثر بملكية الأرض عدد قليل من الناس ، ولكن من الضرر أيضاً أن تقسم الأرض إلى مساحات صغيرة جداً فيصبح من الصعب زراعتها ويصبح إنتاجها بالتالى قليلا .

هذا ويجب أن يهتم كل بلد فى هذا الشرق بتنفيذ المشروعات الكبرى التى تمت دراستها ، والتى أشرنا إلى بعضها ، لزيادة مساحة الأراضى التى يجب استصلاحها حتى يمكن استثمارها لمصلحة أهل هذه البلاد ولمصلحة العالم أجمع .

وهذا يستدعى أن تقوم هذه البلاد بدراسات فنية — زراعية وهندسية — يكون الغرض منها البحث عن أفضل الوسائل لتوفير أكبر كمية من المياه التى يمكن استعمالها للرى ، واختيار الأراضى غير المنزرعة الآن والتى يمكن استصلاحها ، وتقرير طريقة استغلالها على خير وجه .

ولا نستطيع القيام بهذه الدراسات للوصول إلى نتائج حاسمة يمكن أن يطمئن إليها الجميع إلا بتجنيد الخبراء المختصين من أهل البلاد ، وألا ننيط أحداً إلا بالمهمة التى تخصص فعلا لها ، فإذا لم يوجد هؤلاء المختصون الأكفاء من أهل البلاد فيجب ألا نتردد فى البحث عنهم أينما وجدوا ومن أية جنسية كانوا ، فإنه من الخطأ الفاحش أن نكل مثل هذه المهام الخطيرة لمن لا يحسن القيام بها ، إذ قد يترتب على مثل هذا الخطأ أن تنفق البلاد ملايين الجنيهات عبثاً ، كما يمكن أن تتعطل مشروعات هذا الإصلاح ، نتيجة لمثل هذا الخطأ ، سنين طويلة .

ولا شك عندى أنه متى وصلنا إلى نتائج حاسمة فى هذا الموضوع فإنه من الخير أن يبدأ بتنفيذ هذا البرنامج بلا توان ولا إبطاء ، وسيحتاج تنفيذه بطبيعة الحال إلى أموال طائلة ، ولكن الانفاق فى هذا الباب هو خير أنواع الانفاق ، لأن نفعه يزيد من ثروة البلاد وهو بالتالى موزع على جميع الطبقات فيها ، ولذلك فمن رأيى إذا أعوز بلد من هذه البلاد ، المال اللازم لتنفيذ بعض المشروعات التى ثبت نفعها أن يقترضه فمن الثابت فى هذه الحالة أن اقتراض هذا المال سواء أكان من أهل البلاد أنفسهم أم من جيرانهم أم من أى طريق آخر هو خير من تعطيل مثل هذه المشروعات إلى الوقت الذى تسمح فيه موارد البلاد العادية بتنفيذها .

وبهذه المناسبة أرى أن أحدثكم هنا فى كلمات قليلة عن النقطة الرابعة من مشروع ترومان الذى يتعلق بالمعاونة الفنية والمـــالية ، فقد يبدو لى أن جميع بلاد الشرق توجست خيفة من الاستفادة من هذه المادة الرابعة ، وخشى الجميع أن يترتب على الاستفادة منها أى أثر سياسى لمصلحة أمريكا إذا ما طلب إليها تقديم هذه المعاونة. والواقع أن أمريكا لن تقدم معاونة غير مأجورة إلا فيما يختص بايفاد المندوبين الفنيين المختصين بدراسة المسائل التى يطلب منهم دراستها ، وهم فى أغلب الأحيان من موظفى المجلس الاقتصادى التابع لهيئة الأمم المتحدة ، وهذه الهيئة هى التى تدفع أجورهم مما تحصله ، كاشتراكات ، من أمريكا ومن جميع البلاد، ومن بينها البلاد العربية .

هذه المهمة — مهمة الاستشارة الفنية — هى العمل الأساسى الذى ترمى إليه النقطة الرابعة من مشروع ترومان .

أما تنفيذ المشروعات التى يستشار فيها هؤلاء الخبراء والتى ثبتت فائدتها بالدليل القاطع ، فالأصل فى ذلك أن يتم هذا التنفيذ بأموال الدولة صاحبة الشأن سواء أكان ذلك بمال من خزائن الدولة أم بأموال تقترضهـــا من أهل البلاد ، فإذا احتاجت إلى مساهمة أجنبية جاز لها ذلك بالاتصال بالشركات الصناعية الكبرى التى ستنفذ ذلك المشروع ، أو الالتجاء إلى قرض من الهيئات الدولية كبنك الإصدار والاستيراد أو بنك الانشاء والتعمير ، ولست أرى غضاضة فى ذلك إذا ما صرف هذا المال المقترض على مشروع اقتصادى سليم تترتب على تنفيذه فائدة محققة للبلاد .

ولست أنوى بعد ذلك أن أدخل فى تفصيل ما يمكن أن يزرع بنجاح فى البلاد المختلفة ، فهذا من اختصاص الخبراء الزراعيين وحدهم ، ولكنى أعرف أن كثرة هذه البلاد تنتج الحبوب الغذائية كالقمح والشعير بكميات كبيرة ، وخاصة العراق وسوريا وشرق الأردن ، بينما لا تنتج مصر — لأسباب لا محل لتفصيلها هنا — ما يكفى سكانها من هذه الحبوب ، فهى فى الأوقات العادية تستورد كميات كبيرة من الدقيق من استراليا وكندا ومن بلاد أخرى ، فإذا تحسنت أنواع القمح التى تزرع فى هذه البلاد ، وأقيمت فيها المطاحن الحديثة لإمكان تصدير القمح مطحوناً بأوصاف معينة ، وتحسنت مع ذلك المواصلات البرية والبحرية بين جميع بلاد الشرق العربى

تخفيضاً لتكاليف النقل ، لأمكن أن تشترى مصر وغيرها الفائض مما تنتجه جيرانها بدل أن تشتريه من البلاد البعيدة الأخرى ، كذلك أعرف أن زراعة الفاكهة تجود فى كثير من بلاد الشرق العربى ، فالعراق مثلا ينتج أنواعاً من البلح لا مثيل لها ، وفلسطين تنتج أنواعاً جيدة من الفواكه الحمضية ، كما تنتج سوريا ولبنان كثيراً من مختلف الفواكه كالمشمش والتين والتفاح والكمثرى والكريز وأنواعاً عديدة أخرى فاخرة .

ولو استطاعت هذه البلاد أن تكثر من الأنواع الجيدة من هذه الفواكه ونظمت وسائل الشحن والتصدير وأخذت بالأساليب الحديثة فى هذه الشئون لجنت من وراء ذلك ربحاً كبيراً يعود بالرخاء على كثرة أهلها ، فقد رأيت بنفسى أنواعاً من هذه الفواكه فى سوريا ولبنان تضارع أحسن ما تنتجه بلاد الفاكهة فى أوربا .

ولكن يظهر أن هذه الفواكه لم تستكثر بعد ، ولم يصل إنتاجها إلى القدر الذى يسمح بخلق أسواق ثابتة لها ، وبتدبير الطرق الملاحية أو الهوائية المنظمة لإمكان تصديرها . ومن الثابت أن جميع البلاد التى تنتج الفاكهة يمكنها فى الوقت نفسه أن تنتج أنواعاً جيدة من عسل النحل . وعسل النحل مادة غذائية كبيرة القيمة ، ومورد رزق لا يستهان به .

ويجب فى النهاية — وقبل أن نترك موضوع الزراعة — أن تعنى بلاد الشرق العربى ، وفيها المراعى الواسعة الصالحة ، بمسألة تربية الحيوان كالخيول والجمال والأغنام والدواجن ، فإن فى ذلك مصدر خير كبير من الوجهة المالية ومن ناحية توفير الغذاء لأهل هذه البلاد . فمن العيب مثلا أن تعنى بعض البلاد الأوربية عناية خاصة بتربية الخيول العربية بينما تتضاءل هذه العناية تدريجاً فى البلاد العربية نفسها .

ولا شك البتة فى أنه إذا استطاعت البلاد ذات المراعى كسوريا والعراق وشرق الأردن أن تضاعف عنايتها بتربية الأغنام مثلا لاستطاعت أن تجد لها فى بلد كمصر سوقاً رائجة وأن تجد فى أوروبا وفى انجلترا خاصة سوقاً واسعة للصوف ولبيض

الدجاج . فعلى كل بلد أن تبحث مسألة تحسين نوع هذه الحيوانات بانتقاء السلالات القوية منها ، ومنع اختلاط نوع بآخر ، وبتوفير الغذاء الصالح لها ، والأخذ بالطرق العلمية الوقائية والعلاجية لمنع تفشى الأمراض المعدية فيها .

وهذه الصناعات وأمثالها مما يتصل بالزراعة والتى يستطيع أن يقوم بها الزراع أنفسهم رجالا ونساء وأطفالا بدون كبير عناء - إذا أحسن إرشادهم وتدريبهم - قد تزيد بشكل واضح من إيراد الفلاح الفقير الذى يعيش الآن على غلة قطعة أرض صغيرة .

وقد أبدى الكثيرون من الخبراء الاقتصاديين دهشتهم التى دونوها فى بعض تقاريرهم من عدم اهتمام أهل القرى فى مصر وفى سوريا وفى العراق بمسألة تربية الدواجن . وتربية الدواجن هى مصدر إيراد لا يستهان ، به ليس فى أمريكا وأوربا وحدهما ، بل فى بعض بلاد الشرق نفسه .

وكذلك لاحظوا ودونوا فى تقاريرهم ضعف التعليم الزراعى الأولى والثانوى والعالى ، وقلة المحطات التى تقوم بالتجارب الزراعية الخاصة بالبذور وأنواع الأسمدة وأشجار الفاكهة المختلفة فتنشر الصالح منها وتمنع انتشار الردىء .

إن هذه المحطات وحدها هى التى تستطيع أن تكون طبقة من المرشدين وطائفة من المعلمين للقليل من المدارس الزراعية العملية التى أنشئت فى الشرق الأوسط .

لقد تناولنا فيما سبق حديث الزراعة . أما الصناعة فنحن إذا ألقينا عليها نظرة عامة فى بلاد الشرق الأوسط وجدنا فيها التقدم الصناعى بطيئاً . ويرجع ذلك فى الغالب إلى استئثار الزراعة والتجارة باهتمام الشرقيين عامة — وهم الذين ألفوا منذ أجيال الاشتغال بالزراعة وحدها وفضلوا ربحها الضئيل المضمون على ربح الصناعة الجزيل المحتمل . كما يرجع أيضا إلى قلة سكان أكثر هذه البلاد وانخفاض مستوى المعيشة بين أهلها ، فهى بذلك ليست سوقاً رائجة لبيع المنتجات الصناعية .

كذلك ينقص هذه البلاد بعض المواد الأولية الأساسية فليس فيها « باستثناء مصر » خامة الحديد . وخامته فى مصر لم تستغل بعد . كما ينقصها كثير من المواد الأولية الأخرى ولكنها غنية بالبترول وبعض الخامات الأخرى التى تمكنها من إنشاء صناعات كثيرة جديدة .

وقد نجحت مصر منذ أوائل سنة ١٩٣٠ فى القيام بمشروعات صناعية متعددة . فقد تأسست فى هذه الفترة القصيرة شركات عديدة برءوس أموال كبيرة يتناول نشاطها آفاقاً متعددة . وتنتج من المصنوعات أنواعاً وألواناً شتى حتى صارت مصر تنتج من المنتجات الصناعية ما يوازى ثمن محصول القطن المصرى وهو المحصول الرئيسى فى البلاد .

كذلك أخذت سوريا ولبنان والعراق فى أسباب الصناعة ، وتبشر خطواتها فى هذه المرحلة الأولى بمستقبل طيب .

ففى سوريا ولبنان بدأت بعض الصناعات تثبت أقدامها هناك ، كصناعة غزل ونسج القطن . وصناعة استخراج الزيوت وعمل الصابون . وصناعة الحرير .

كذلك هناك صناعة الأسمنت وصناعة الزجاج وصناعة حفظ الفواكه والخضروات . كما بدأت سوريا فى إنشاء صناعة استخراج السكر من البنجر فضلا عن صناعة توليد الكهرباء من مساقط المياه وصناعة السياحة التى اشتهر بها لبنان .

وفى العراق أيضاً صناعات ناشئة منها صناعة غزل ونسج القطن والصوف ، وحلج الأقطان ، وصناعات استخراج الزيوت ، النباتية وعمل الصابون ودباغة الجلود وصنع الأحذية وتقطير الكحول وصناعة الدخان وطحن الحبوب وحفظ التمر .

وهناك مشروعات أخرى تحت التنفيذ لإنشاء صناعات استخراج السكر من البنجر وغيرها .

وكثرة هذه المنتجات الصناعية تستهلك داخل هذه البلاد ويتداول أهلها بذلك مبالغ كبيرة بدل تسربها إلى الخارج ، فهى تساعد على تحسين الميزان التجارى وترفع من مستوى المعيشة . وبعض بلاد الشرق يصدر أيضا ما يفيض عن حاجته . فالعراق مثلا يصدر من منتجات البلح المحفوظ ما لا يقل ثمنه عن خمسة ملايين جنيه فى العام .

وإنى لا أتردد فى أن أكرر هنا أن تشجيع الصناعة فى بلاد الشرق العربى أمر حيوى لا مفر منه . وهو واجب حتم على جميع الحكومات التى ترعى مصالح هذه البلاد . فالصناعة علاج للفقر ، لأنها مورد رزق للكثيرين من أهل هذه البلاد

الذين لا تحتاج إليهم الزراعة . ومصدر إيراد للحكومات المختلفة تستطيع أن تنفقه فى القيام بأعمال إنشائية كثيرة يعود نفعها على الجميع .

لقد رأينا أن الصناعة فى مصر قد نجحت نجاحاً ملموساً ، وعاونت معاونة ملحوظة فى تحسين مستوى المعيشة . والمستقبل يبشر بخير عميم إذا دأبت مصر على استحداث كل صناعة تتوفر لها أسباب النجاح ، ودأبت أيضاً على اتباع الوسائل العلمية الحديثة لزيادة الاتقان .

وليست هناك عقبات لا يمكن أن تتغلب عليها بلاد الشرق الأخرى لنشر الصناعات المختلفة فى أرجائها إذا ترسمت خطوات مصر فى هذا المضمار .

وأود أن أذكر هنا حقيقة ثابتة وهى أنه لا أمل لمصر ولا لبلاد الشرق العربى فى أن تتمتع باستقلال حقيقى ولا أن تستطيع أن تكوّن فى المستقبل قوات أهلية للدفاع عنها إلا إذا انتشرت فيها الصناعة .

ولا أستطيع أن أختم حديث الصناعة دون أن أشير بكلمات موجزة إلى بترول الشرق الأوسط . فهو يكوّن ، لحسن الحظ ، جزءاً كبيراً من ثروة المملكة العربية السعودية ، ويكوّن إيرادا ثابتاً للعراق ، ويمكّن الزراعة والصناعة فى مصر من الحصول على أكثر من نصف ما تحتاج إليه من هذه المادة .

ويعتبر الشرق الأوسط — إذا أدخلنا فيه إيران — أغنى منطقة فى العالم بمادة البترول . فقد ثبت من بعض الأبحاث العلمية التى جرت فى سنة ١٩٤٩ أن باطن أرض هذا الشرق يحوى ٤٢ ٪ من كمية البترول العالمى . فاذا علمنا أن الولايات المتحدة لا تنتج منه أكثر من ٣٥ ٪ وأن فنزويلا لا تنتج منه إلا ١٢ ٪ أدركنا أهمية هذا الانتاج فى الشرق الأوسط .

وتوجد هذه المادة فى بلاد هذا الشرق على عمق قليل بالنسبة للبلاد الأخرى . ولذلك فاستخراجه قليل النفقات نسبياً .

إن وجود هذا البترول فى هذه المنطقة معروف من زمن بعيد ، ولكن ضخامة الأموال اللازمة للبحث عنه ، ولتكريره حيث يوجد ، ولنقله بعد ذلك إلى مسافات بعيدة فى الانابيب الأرضية لتوصيله إلى موانى التوزيع ، أو لنقله إلى أنحاء العالم

بالبواخر التى تبنى خصيصاً لذلك ، أو لإيجاد أسواق مختلفة لبيعه فى البلاد التى تحتاج إليه — كل ذلك يتطلب رءوس أموال ضخمة لاتستطيع كثرة بلاد الشرق تدبيرها من إيراداتها الخاصة أو من أصحاب الأموال فيها . ولذلك قامت بهـــذا العمل شركات كبرى انجليزية وأمريكية برءوس أموال ضخمة . وقد بدأت كثرة هذه الشركات فى العمل قبيل الحرب الأولى واتسعت أعمالها تدريجاً . وبلغ ما تستخرجه الآن نحو خمس الإنتاج العالمى .

ومـــا يحسن ذكره هنا أن الشركات الكبرى التى أسست لاستخراج البترول فى هذه المنطقة لم تنتج أكثر من ٣٫٥ ٪ من إنتاج العالم فى سنة ١٩٢٨ « مع استثناء روسيا واندونيسيا » فوصلت هذه النسبة إلى ٦٫٥ ٪ فى سنة ١٩٣٨ أى إلى نحو ١٦ مليون طن ، ثم زادت هذه الكمية تدريجياً حتى وصلت إلى ثلاثة أمثالها أى إلى نحو ٥٠ مليون طن فى سنة ١٩٤٩ .

وكان بترول إيران وبترول المملكة العربية السعودية والكويت يؤلف النسبة الكبرى من هذه الكمية .

وكانت العراق إلى سنة ١٩٤٥ تمثل الدولة الثانية بعد إيران فى كمية ما تستخرجه من البترول فأصبحت الآن الدولة الرابعة .

أما مصر فتنتج من البترول الخام كمية صغيرة لا تزيد عن مليونين ونصف مليون طن فى العام ، وهى كمية لا تكفى حاجات القطر المختلفة . ولذلك فنحن نستورد ثلاثة أرباع المليون طن سنوياً من الخارج تبلغ قيمتها نحو ثمانية ملايين جنيه .

ولقد قامت شركات البترول بإنشاء محطات كبرى للتكرير فى عبدان ، وحيفا ، والبحرين ، والسويس ، ورأس طنورة ، وفى طرابلس ، والكويت ، وتعتبر محطة عبدان أكبر محطة فى العالم ، ومع كثرة هـــذه المحطات فانها لا تستطيع فى الوقت الحاضر تكرير أكثر من نصف البترول الذى تستخرجه هذه الشركات . كما قامت بإنشاء الأنابيب من مكان الإنتاج إلى موانى شرق البحر الأبيض فمدت هذه الأنابيب إلى حيفا ، وصيدا ، وطرابلس .

ولا أنوى أن أتكلم هنـــا عن السياسة التى يجب اتباعها مع شركات البترول فى المستقبل ، فهذا موضوع طويل يحتاج إلى حديث خاص . ولكنى مؤمن بضرورة استمرار الأبحاث فى جميع بلاد الشرق عن وجود هذه المادة .

لقد سبق أن ذكرت أنه قد ثبت من أبحاث حديثة أن باطن أراضى الشرق الأوسط يحتوى على ٤٢ ٪ من إنتاج البترول العالمى لا يستخرج منها الآن إلا نحو ٢٠ ٪ فقط ، كما يظهر من الإحصاءات التى ذكرتها لحضراتكم الآن ، إذاً فلا يزال فى باطن أرض هذه المنطقة ما يعادل الكمية التى تستخرج منهـــا الآن . وواجب بلاد هذا الشرق جميعا أن تعمل منفردة أو مجتمعة ، وبجد وسرعة ونشاط ، لاكتشاف هذه المادة المدفونة . فإما أن تستطيع الحكومات القيام بهذا البحث بنفسها وأموالها مستعينة بخبرائها ومن تستطيع الاستعانة به من الخبراء الأجانب ، وإما أن تفتح باب البحث للشركات الأجنبية المتخصصة . فليست مصلحة الحكومات منحصرة فيما تقدمه الشركات من أتاوات فحسب ، بل هناك مصلحة كبرى فى توفير هذه المادة الأساسية لأهلها وشعوبها إذا ما قضت الظروف بعدم إمكان شرائها من الخارج .

وإذا ما صممت بلاد الشرق الأوسط على نشر الصناعة وتحسين أساليب الزراعة فيها فليس هناك شك فى أن وجود هذه المادة يعاون على خلق صناعات جديدة يستفيد منها الكثيرون من الشبان المتعلمين ومن العمال . أما مسألة الأتاوة فليس من الصعب الوصول إلى تحديدها بين وقت وآخر ، مسترشدين بالأتاوات التى تحصل عليها البلاد الأخرى المنتجة للبترول . وعلى أى حال فالبحث عنه بكل الوســـائل أمر حيوى تجب العناية به .

أيهـــا الســـادة :

لقد شرحت لحضراتكم باختصار موجز المسائل الاقتصادية فى بلاد الشرق الأوسط . وأرجو أن أكون قد استطعت تبيان الخطوط الرئيسية لما يمكن أن ترسمه لنفسها من البرامج ، والنهوض بدراستها وتنفيذها لجنى الثمرات المرجوة منها .

وإنى لشديد الإيمان بأن أسباب التقدم الزراعى والصناعى فى بلاد الشرق الأوسط ميسورة وملء أيدينا ، على أن نحذر جميعا الارتجال . فهو مضيعة للوقت والجهد

والمـــال . ولنتبع فى خطواتنا المتئدة الطريقة المثلى طبقاً لبرنامج مدروس بعناية محددة الأهداف .

إن هذا الشرق الأوسط يتألف من شعوب ذكية من السهل تدريب شبانها على جميع الأعمـال الميكانيكية والصناعية وطرق الزراعة الحديثة فى أقرب وقت مستطاع . وهو غنى بأراضيه الواسعة القابلة للزراعة . وبكثير من المواد الأولية التى تصلح كأساس لصناعات كثيرة . ومع أنه فقير فى بعض المواد الأساسية الأخرى ، كالفحم مثلا ، فهو من أغنى البلاد بالبترول كما قدمنا .

وإذا نجحنا فى إقناع جميع حكومات بلاد الشرق المختلفة بأن تقتصد ما استطاعت فى الإنفاق على غير المثمر كالاسراف المستمر فى زيادة الوظائف والموظفين بلا ضرورة ، وفى الصرف على مشروعات براقة شكلا ، لا جدوى منها مطلقاً ، أو هى قليلة الفائدة بالنسبة لما ينفق من أجلها ، ولو أقنعنا الكثيرين من أغنيـاء هذا الشرق بتخصيص جزء من أموالهم لتحسين أساليب زراعاتهم ، وتخصيص جزء آخر للمساهمة مع أمثالهم فى تكوين شركات صناعية أو زراعية إذن لقامت نهضة كبيرة فى زمن أقل مما نتصور ، نزيد بهـا من رفاهية شعوب هذا الشرق ، ونستعيد بها ما كان له من مجد ، وعز ، ورخاء .